

الذكاء الاصطناعي و حقوق الإنسان: حماية الحريات في العصر الرقمي

Artificial Intelligence and Human Rights: Protecting Freedoms in the Digital Age

هبة اجليل Hiba AJLIL

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

بجامعة الحسن الاول بسطات

hibaajlil156@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.65040/remeye.2026.11.v02n30.30>



This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الملخص:

يتناول هذا البحث تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العصر الرقمي، من خلال تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بجمع المعطيات الشخصية، وانتهاك الخصوصية، والانحياز الخوارزمي، والتمييز، وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات الآلية. ويعتمد البحث منهجاً تحليلياً نقدياً ومقارناً لدراسة المبادرات الدولية والإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي، إلى جانب القانون المغربي رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ويبرز البحث محدودية الأطر القانونية القائمة في مواكبة التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما تطرحه من مخاطر على المساواة والعدالة والحريات الفردية. ويخلص إلى ضرورة تحديث التشريعات، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، وإدماج المبادئ الأخلاقية في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها، لتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي واحترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ حقوق الإنسان؛ الخصوصية؛ حماية المعطيات الشخصية؛ الانحياز الخوارزمي.

Abstract:

This article examines the impact of artificial intelligence on human rights and fundamental freedoms in the digital age. It focuses on the challenges posed by personal data collection, threats to privacy, algorithmic bias, discrimination, and the lack of transparency in automated decision-making. Using an analytical-critical and comparative legal approach, the study explores international initiatives,

the European Union's regulatory framework, and Moroccan Law No. 09-08 on the protection of individuals with regard to the processing of personal data. It highlights the limitations of existing legal frameworks in addressing the rapid development of AI technologies and the risks they pose to equality, justice, and individual freedoms. The article argues that effective protection requires legislative reform, stronger transparency and accountability mechanisms, and the integration of ethical principles into the design and use of AI systems for human dignity and fundamental rights.

Keywords: Artificial Intelligence; Human Rights; Privacy; Personal Data Protection; Algorithmic Bias.

مقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم من أبرز التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر، بالنظر إلى ما أحدثه من تغيرات عميقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وما أتاحه من إمكانيات متقدمة لمعالجة البيانات وتحليلها، ودعم اتخاذ القرارات، وتطوير الخدمات وتعزيز كفاءتها. ولم يعد تأثير هذه التكنولوجيا مقتصرًا على المجالات التقنية والصناعية، بل امتد ليشمل مجالات ترتبط بصورة مباشرة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، من قبيل تدبير المعطيات الشخصية، وتقديم الخدمات العامة، والتوظيف، والعدالة، والأمن، والتواصل الرقمي. وإذا كانت هذه التحولات قد فتحت آفاقًا واسعة أمام الابتكار والتقدم، فإنها أفرزت، في المقابل، تحديات قانونية وأخلاقية متزايدة، تثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة المنظومة القانونية القائمة على مواكبة التطور المتسارع لهذه التطبيقات وضمان عدم تحولها إلى وسيلة للمساس بالحقوق والحرريات.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كون الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية محايدة، بل أصبح، من خلال الأنظمة الخوارزمية التي يقوم عليها، عاملاً مؤثراً في تحديد فرص الأفراد وتوجيه سلوكهم وتصنيفهم واتخاذ قرارات قد تمس مراكزهم القانونية والاجتماعية. فمن جهة أولى، يثير الاعتماد المتزايد على جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتحليلها مخاوف جدية بشأن الحق في الخصوصية وحماية الحياة الخاصة، خاصة في ظل اتساع نطاق المراقبة الرقمية وصعوبة التحكم في مسارات تداول البيانات واستخداماتها. ومن جهة ثانية، قد تؤدي الخوارزميات، نتيجة البيانات التي تدرب عليها أو المعايير التي تعتمد عليها، إلى إنتاج قرارات متحيزة أو تمييزية تمس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بالشفافية والمساءلة. وهو ما يجعل حماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية ضرورة قانونية ومجتمعية تفرض إعادة النظر في آليات الحماية التقليدية ومدى ملاءمتها للخصوصيات التي تميز هذه التكنولوجيا.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مقارنة قانونية متكاملة تستحضر الأطر الدولية والوطنية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، وتعمل على تطويرها بما يستجيب للمخاطر المستجدة التي تطرحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما تقتضي هذه المقاربة عدم الاكتفاء بالقواعد القانونية وحدها، بل الاستعانة بالمبادئ الأخلاقية والضمانات التقنية والمؤسسية الكفيلة بتعزيز الشفافية، وترسيخ المسؤولية، والحد من التحيز الخوارزمي، وضمان احترام كرامة الإنسان واستقلاليته. فالتحدي الحقيقي لا يكمن في الحد من التطور التكنولوجي أو تعطيل إمكاناته، وإنما في إخضاعه لمتطلبات احترام الحقوق والحريات، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذا المقال حول السؤال الآتي: كيف يمكن ضمان حماية حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية في ظل التوسع المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما الأطر القانونية والأخلاقية الكفيلة بتحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار وضمان احترام الحقوق؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتعلق بمدى تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، ومخاطر التمييز الناجم عن القرارات الخوارزمية، ومدى كفاية الأطر القانونية الدولية والوطنية في مواجهة هذه التحديات، فضلاً عن السبل الممكنة لتعزيز الحماية القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان في البيئة الرقمية. وتنبع أهمية البحث من اعتبارات علمية وعملية متداخلة؛ إذ تتجلى أهميته العلمية في الإسهام في تحليل العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصطناعي ومنظومة حقوق الإنسان، واستجلاء أوجه القصور التي قد تعتري آليات الحماية القانونية التقليدية. أما أهميته العملية، فتتمثل في إبراز الحاجة إلى تطوير ضمانات قانونية ومؤسسية وأخلاقية قادرة على مواكبة التحولات الرقمية، والحد من مخاطر الاستخدام غير المسؤول للأنظمة الذكية، وتعزيز الثقة في توظيفها بما يحفظ كرامة الإنسان وحرياته الأساسية. وتأسيساً على ما سبق، سيتم تناول الموضوع من خلال مبحثين أساسيين؛ يخصص المبحث الأول لدراسة التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، من خلال الوقوف عند الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، ثم مخاطر التمييز الخوارزمي. أما المبحث الثاني، فيتناول الآليات القانونية والأخلاقية لضمان حماية حقوق الإنسان، وذلك عبر تحليل الأطر الدولية والوطنية للحماية، واستعراض السبل المقترحة لتعزيزها بما يضمن التوفيق بين متطلبات الابتكار التكنولوجي وضرورة صون الحقوق والحريات الأساسية.

المبحث الأول: التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

المبحث الثاني: الآليات القانونية والأخلاقية لضمان حماية حقوق الإنسان

المبحث الأول: التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان:

لا تزال الشواغل الأخلاقية و مسألة حقوق الانسان ونقطة تلامسهما مع التكنولوجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي موضوعاً قائماً في النقاش العمومي والعلمي، على اعتبار تقابل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يعد بها الذكاء

الاصطناعي، والمخاوف من أن هذه التقنيات يمكن أن تضر ببعض الأفراد والجماعات وأن تكون لها آثار ضارة على حقوق المواطنين وتوقعاتهم المشروعة. وتتراوح هذه المخاوف من حماية البيانات وأمن المعلومات و التحيزات الخوارزمية إلى البطالة و تفاقم عدم المساواة الاقتصادية و التلاعب بالعمليات الديمقراطية.¹

المطلب الأول: الحق في الخصوصية و حماية البيانات

برز الحق في الخصوصية قبل عصر انتشار النظم الصناعية من خلال حق الفرد في حماية البيئة الخاصة به، إلا أنه في ظل تطور الذكاء الاصطناعي وسهولة انتهاك هذا الحق، أصبحت حماية الخصوصية ضرورة ملحة، حيث أن الثورة الرقمية أوجبت مزيدا من الحماية لهذا الحق بفعل اختراقها لكل مجالات الحياة العامة والخاصة، مما يشكل تحديا مطروحا على حماية حقوق الإنسان. فقد ورد في المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 ما يلي : "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في أن يحمي القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات"²، كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 من خلال مادته 17 على أنه : "لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته، أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، من حق كل شخص أن يحمي القانون من مثل هذا التدخل أو المساس".³

الفقرة الأولى: مخاطر جمع البيانات الضخمة

تتغذى تقنيات الذكاء الاصطناعي على مصادر بيانات متعددة ومتنوعة تشمل كاميرات المراقبة الذكية والتطبيقات الهاتفية وأجهزة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. فمثلا، تتيح الكاميرات تتبع المواقع الذكية للهواتف وأجهزة الاستشعار البيئية التقاط بيانات مستمرة عن مواقع الأفراد وأنشطتهم اليومية. وتحتاج الأنظمة الذكية إلى كميات هائلة من البيانات لتعمل بكفاءة: إذ تقول باحثة أمريكية أن: "أنظمة الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى كميات هائلة من البيانات لتعمل بشكل جيد، وأن عمليات جمع البيانات الاستغلالية يمكن أن تنتهك الخصوصية"⁴ وبحسب تقرير أممي، تعتمد هذه الأنظمة على «مجموعات كبيرة

¹ ياسر الصافي: استعمالات الذكاء الاصطناعي و تأثيرها على حقوق الانسان و الحريات العامة مقال منشور بمجلة القلنون الدولي للدراسات البحثية العدد السادس عشر تموز يوليو 2024 المجلد 5 الصفحة: 154.

² المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

³ المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

⁴ GLOBAL CITIZEN: How Artificial Intelligence Is Affecting Human Rights and Freedoms:

<https://www.globalcitizen.org/en/content/artificial-intelligence-is-affecting-human->

rights/#:~:text=systems%20typically%20need%20vast%20amounts,future%20therefore%20solidifies%20t

hese%20inequities : اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026 على الساعة الثالثة مساء : hese%20inequities

من البيانات» يتم تحليلها بطرق غامضة في الغالب، مما يمكنها من استكشاف أنماط سلوكية وتنبؤات دقيقة عن الأفراد لم تكن ممكنة من قبل.¹

في سياق الحديث عن الخصوصية، يبرز التطور المتسارع لتقنيات التعرف على الوجه باعتبارها من أخطر التطبيقات التكنولوجية المعاصرة، إذ أصبحت اليوم متاحة على نطاق واسع للعامة، وتستخدم في مختلف البيئات، من المصانع إلى المدن الذكية، بإمكانات تقنية هائلة وقدرات تحليلية متقدمة. غير أن هذا الانتشار السريع يتم في ظل غياب شبه تام لتنظيم قانوني واضح وملزم، ما يجعل هذه التقنيات مجالا خصبًا لانتهاكات جسيمة للحقوق والحريات الأساسية.²

فقد أصبحت أنظمة التعرف على الوجوه وتطبيقات الذكاء الاصطناعي أداة يمكن توظيفها من قبل الفاعلين المدنيين والهيئات الحكومية، وخاصة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، في تتبع الناشطين الحقوقيين والمعارضين السياسيين داخل الفضاء العام، سواء عبر كاميرات المراقبة المثبتة في الأماكن العمومية أو بواسطة الطائرات المسيّرة (الدرونز)، وهو ما يحول الفضاء العمومي إلى مجال مراقبة دائمة، ويمس جوهر الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية التنقل. وأمام هذا الواقع، تبرز ضرورة ملحة لتحسين سياسات بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، باعتبارها أنظمة قد تمثل خطرا جسيما على حقوق الإنسان متى ما استعملت خارج الأغراض المشروعة التي صنعت من أجلها. ويستدعي ذلك إقرار ضمانات قانونية ملزمة تقيّد الاستعمالات غير المشروعة وغير المرغوبة، وتفرض معايير صارمة للشفافية، والمساءلة، والمشروعية، والتناسب، كما تفرض المرحلة الراهنة حاجة حقيقية إلى حظر بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تستخدم في انتهاكات تتعارض مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، خصوصا داخل الأنظمة المتسلطة والمهجينة التي توظف التكنولوجيا لإلغاء الحقوق والحريات الفردية والجماعية بدل حمايتها، بما يحول الذكاء الاصطناعي من أداة للتقدم إلى وسيلة للهيمنة والسيطرة والقمع الرقمي.³

الفقرة الثانية: هشاشة الحماية القانونية للبيانات

على الرغم من تفاقم هذه المخاطر، يعاني العديد من البلدان من ضعف أو غياب تشريعات كافية لحماية البيانات الشخصية. حتى الآن، لم تصدر قوانين شاملة لخصوصية البيانات في بعض الدول الكبرى؛ فالولايات المتحدة والباكستان

¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باشيليت: مخاطر الذكاء الاصطناعي التي تهدد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة. اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026 على الساعة الخامسة مساءً-<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2021/09/artificial-intelligence-risks-privacy-demand-urgent-action-bachelet>

² Fabio De Felice and others, Artificial intelligence or augmented intelligence? Impact on our lives, rights and ethics, 3er International conference on industry 4.0 and smart manufacturing, ScienceDirect, Procedia computer science 200 (2022), P: 1853.

³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باشيليت: مخاطر الذكاء الاصطناعي التي تهدد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة. اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026 على الساعة الخامسة مساءً-<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2021/09/artificial-intelligence-risks-privacy-demand-urgent-action-bachelet>

وبنغلاديش وإيران والعراق من بين أكبر الدول التي تفتقر إلى قانون وطني شامل لحماية البيانات،¹ وحتى في الدول التي لديها تشريعات كالاتحاد الأوروبي مع اللائحة العامة، غالبا ما تستثنى بعض الجهات الأمنية من بعض القيود. ووفق توصيات أممية، فإن استثناءات واسعة بحجة الأمن الوطني تنطوي على مخاطر جسيمة، وينبغي تضيق نطاقها بحيث تستند إلى مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.²

إضافة لذلك، تتوزع سلطة الحماية في دول كثيرة بين قوانين قطاعية متفرقة وغير متناسقة، مما يضعف قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه. على سبيل المثال، تفتقر الولايات المتحدة إلى إطار فيدرالي موحد للخصوصية، ويعتمد حماية البيانات فيها على خليط من قوانين الولايات وقوانين خاصة (صحية أو مالية).³

وفي غياب رقابة قانونية صارمة، تستفيد شركات البيانات (مثل وسطاء البيانات والمعلنون الإلكترونيون) من فراغ تشريعي، يتيح لها جمع معلومات الأفراد وتسويقها للأغراض التجارية دون عقاب فعال، مما ينتهك أساسيات الحق في الخصوصية.

المطلب الثاني: الانحياز الخوارزمي و التمييز

الانحياز الخوارزمي يعني أن نتائج أنظمة الذكاء الاصطناعي تفضل أو تضر بانتظام مجموعة معينة دون أخرى، بما لا يحقق المساواة في المعاملة.⁴ فمثلا، استخدمت أمازون خوارزمية توظيف بناء على بيانات سابقة، فضلت المرشحين الذكور على

¹ iapp: Data protection and privacy laws now in effect in 144 countries: <https://iapp.org/news/a/data-protection-and-privacy-laws-now-in-effect-in-144-countries> : اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026 على الساعة الخامسة مساء

² UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER: KEY ASKS FOR STATE REGULATION OF AI: KEY 6: Regulate AI for National Security Purposes and Narrow Exemptions Broad exclusions of AI use on national security grounds pose substantial risks and should be avoided. Instead, narrow exclusions should be drawn based on legality, necessity, and proportionality. Areas excluded from general AI regulations on national security grounds should be subject to specialized regulatory regimes.

³ Tifani Sadek, Karlyn D. Stanley, Gregory Smith, Krystyna Marcinek, Paul Cormarie, Salil Gunashekar: Artificial Intelligence Impacts on Privacy Law: Research Published Aug 8, 2024 [https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA3243-](https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA3243-2.html#:~:text=Privacy%20protection%20plays%20a%20pivotal,unduly%20difficult%20and%20can%20s)

[2.html#:~:text=Privacy%20protection%20plays%20a%20pivotal,unduly%20difficult%20and%20can%20s](https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA3243-2.html#:~:text=Privacy%20protection%20plays%20a%20pivotal,unduly%20difficult%20and%20can%20s) اطلع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026 على الساعة السابعة مساء

⁴ JUSTALB التحيز الخوارزمي في الذكاء الاصطناعي: المخاطر القانونية والأبعاد الأخلاقية <https://justalb.org/?p=147#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%91%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%20%D8%A3%D9%86%20%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%>

الاناث (معاينة السير الذاتية التي تضمنت كلمة النساء)¹. وهذا الانحراف عن الحياد لا ينبع فقط من التقنية نفسها، بل من البيانات وطرق التصميم والاختزال الرياضي للواقع وتشمل أسباب الانحياز الخوارزمي ما يلي:²

عدم توازن البيانات: إذا كانت بيانات التدريب تمثل فئة معينة أكثر من غيرها، تعكس النماذج هذا التحيز. مثلاً، إذا دربت أنظمة التعرف على الوجوه على صور أشخاص ذوي بشرة فاتحة بنسبة 80%، تنخفض دقتها عند التعرف على ذوي البشرة الداكنة.

التحيز البشري في التصميم: قد يختار المبرمجون معايير أو متغيرات تعكس خلفياتهم الثقافية أو آرائهم الخاصة، ما يدخل التحيز تلقائياً إلى الخوارزمية.

النماذج الرياضية المبسطة: في كثير من الحالات تختزل حقائق اجتماعية واقتصادية معقدة في نماذج رياضية بسيطة، فتغفل الفوارق البشرية الدقيقة وينتج النموذج نتائج تمييزية.

ينتج عن هذه الأسباب أن الخوارزمية ليس كيانا محايداً دائماً بل مرآة تعكس التحاملات المجتمعية وحساسيات من صنعها، ومنه، فإن مواجهة الانحياز تبدأ بالاعتراف بمصادره المتنوعة ومعالجتها تقنيا وتنظيمياً.

الفقرة الأولى: آثار الانحياز الخوارزمي على الحقوق الأساسية

ينطوي التحول إلى أنظمة أوتوماتيكية في اتخاذ القرارات على مخاطر اعتداءات خطيرة على الحقوق الإنسانية. فعلى سبيل المثال، إذا قدمت الخوارزمية نتائج تمييزية في منح القروض أو فرص العمل، فإنها تنتهك مبدأ المساواة وعدم التمييز المحميين

اطلع عليه بتاريخ 26 فبراير 2026 على AC,%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%20%D8%B0%D9%84%D9%83

الساعة الثالثة مساءً

¹ Dastin, J. (2018). Amazon Scraps Secret AI Recruiting Tool That Showed Bias against Women. Reuters.

<https://www.reuters.com/article/us-amazon-com-jobs-automation-insight/amazon-scraps-secret-ai-recruiting-tool-that-showed-bias-against-women-idUSKCN1MK08G>

² JUSTALB التحيز الخوارزمي في الذكاء الاصطناعي: المخاطر القانونية والأبعاد الأخلاقية

<https://justalb.org/?p=147#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%91%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%20%D8%A3%D9%86%20%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC,%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%20%D8%B0%D9%84%D9%83>

الساعة الثالثة مساءً

بالقوانين الدولية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحظران التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وأي نتيجة خوارزمية تفضل فئة على أخرى تعد انتهاكا مباشرا لهذه الالتزامات.¹

بالإضافة إلى ذلك، تتضرر حقوق الأقليات والفئات الضعيفة خاصة. فأنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات الرعاية الصحية مثلا قد تستخدم متغيرات عنصرية في تقييم الحالات المرضية، مما يؤدي إلى تمييز المرضى على أساس العرق. وفي التعليم، قد تصنف خوارزميات التوجيه المهني الأقليات بإمكانيات نجاح أقل بحجة معايير تدريبية منحازة. وقد يستغل تمييز الخوارزميات القائم على الموقع الجغرافي أو الخلفية الاجتماعية لاستهداف أحياء معينة بالشرطة أو حجب خدمات عامة عنها.²

أثر آخر مهم هو تآكل الثقة العامة في مؤسسات الدولة والتكنولوجيا نفسها. فاستمرار الأخطاء المنهجية يمس كرامة الأفراد وحقوقهم في معاملة عادلة، مما يؤدي إلى تآكل ثقة المجتمع في قرارات مشروعة كان ينبغي أن تكون موضوعية. ولذا، ينظر إلى الانحياز الخوارزمي ليس فقط كمشكلة تقنية بل كمسألة حقوقية وجنائية بالدرجة الأولى إذ تهدد هذه الانتهاكات مبدأ العدالة الذي يقوم عليه كل نظام قانوني.³

الفقرة الثانية: التحيز والتمييز في القرارات والأحكام

كانت إحدى الحجج المؤيدة الاستخدام الذكاء الاصطناعي هي عدم تحيزه، كونه آلة لا تتأثر بالعاطفة ولا بالظروف المحيطة، أي أنه محايد تماما. لكن في المقابل ثبت اتخاذ أنظمة الذكاء الاصطناعي لقرارات متحيزة ومجحفة ومخالفة للقانون بسبب وجود إنسان اشتغل على برمجتها بهذا الشكل، وهذا الإنسان لديه تحيزاته الخاصة التي فرضها بقصد أو بدون قصد، ما جعل بيانات الآلة تعيد إنتاج هذه التحيزات بناء على هذه البرمجة المعيبة للبيانات التي أدخلت. وعليه فنجد بأن الذكاء الاصطناعي ما هو إلا انعكاس لصورة مجتمعنا، الذي يعاني من تحيز وتمييز وعدم مساواة إلى حد كبير وخطير للغاية.

¹ تنص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. فضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته.

² الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي: العنصرية والذكاء الاصطناعي: "إن التحيز في الماضي يؤدي إلى تحيز في المستقبل" مقال اخباري منشور 30 يوليو 2024 .

JUSTALB³ التحيز الخوارزمي في الذكاء الاصطناعي: المخاطر القانونية والأبعاد الأخلاقية
<https://justalb.org/?p=147#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%91%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%20%D8%A3%D9%86%20%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC,%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%20%D8%B0%D9%84%D9%83>
 اطلع عليه بتاريخ 26 فبراير 2026 على الساعة الثالثة مساء.

إذا لم يتم تنظيم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقا لضوابط قانونية صارمة، فقد يؤدي هذا إلى قرارات تمييزية تنتهك حقوق الإنسان وتشكل تحديا قانونيا وانتهاكا بالغ الأثر، كأن ترفض طلبات القروض المقدمة من أعراق أو طوائف مختلفة من أبناء الشعب الواحد بناء على بيانات تحتوي على تحيزات ضد فئات معينة منها. بالإضافة إلى صعوبة مراجعة أو فهم كيفية اتخاذ هذه الأنظمة للقرارات بسبب تعقيد الخوارزميات، ما يجعل تحديد ما إذا كانت قراراتها عادلة أم لا صعبا جدا. ويلاحظ كيف يتم تضخيم الكراهية والتمييز والمعلومات المضللة ونشرها بواسطة خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تحصل على أعلى معدلات للمشاركة والردود، خاصة خلال الفترات الحساسة كفترات الانتخابات التشريعية والرئاسية، ما يجعل الشعب والحكومة غير قادرين على مواجهة مثل هذه التحديات في ظل غياب التشريعات والإجراءات القانونية الفاعلة.¹

المبحث الثاني: الآليات القانونية والأخلاقية لضمان حماية حقوق الإنسان

شهد المجتمع الدولي، عبر دوله ومنظماته الدولية والإقليمية، تطورا ملحوظا في مسار حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية. فقد انطلقت هذه الجهود في مرحلة أولى تمثلت في تقرير الحقوق والحريات الأساسية وتقنينها ضمن منظومة من الإعلانات والمواثيق والعقود والاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي شكلت الأساس المعياري لحماية الإنسان على الصعيد الدولي. ومع اتساع نطاق الاعتراف بهذه الحقوق، برزت مرحلة ثانية اتجهت نحو تعزيز فعالية الحماية من خلال إرساء آليات رقابية دولية تهدف إلى متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها الواردة في تلك الاتفاقيات.²

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة وبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي وما تثيره من تحديات قانونية وأخلاقية، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى قدرة هذه الآليات على مواكبة هذه التحولات وضمان حماية فعالة لحقوق الإنسان في العصر الرقمي.

المطلب الأول: الأطر الدولية والوطنية لحماية الحقوق

تبنت المنظمات الدولية مجموعة من المبادئ التوجيهية والإطارات التنظيمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، على غرار مبادئ اليونسكو لعام 2021 والإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه المبادرات إلى وضع قواعد واضحة تضمن احترام الكرامة الإنسانية والحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد، مع تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب مستوى المخاطر التي قد تترتب عليها. كما تسعى هذه المبادرات إلى توفير توجيهات قابلة للتطبيق، تساعد الدول والمؤسسات على تطوير سياسات مسؤولة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الوطني، سعى المغرب من خلال القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى تعزيز حماية الخصوصية، مع إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية كجهة إشراف ورقابة إلى جانب مجموعة من القوانين. ولكن رغم ما حققته من تقدم، تظل الحاجة ملحة لتحديث التشريعات الوطنية

¹ د. طه الكوني المختار معيوف - جامعة الزنتان كلية القانون والعلوم السياسية: القانون والذكاء الاصطناعي - حماية حقوق الإنسان في ظل التكنولوجيا الحديثة: مقال منشور بمجلة الأصالة. العدد الحادي عشر المجلد السادس. شهر يونيو 2025 م.

² شيخة أحمد العليوي الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني معهد البحرين للتنمية السياسية الطبعة الأولى 2018م ص 59 .

لمواكبة التوسع السريع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان تكاملها مع المعايير الدولية، بما يتيح مواجهة التحديات الناشئة عن التطور الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

الفقرة الأولى: المبادرات الدولية:

شهد القانون الدولي لحقوق الإنسان تطورا مرحليا: بدءا من الاحتفاء بالحقوق في النصوص المؤسسية (إعلان عالمي، عهود دولية مثل العهدين المدني والاقتصادي)، إلى إنشاء آليات رقابية متعددة. فتعتمد الأمم المتحدة لجنا تعاقدية (لجنة حقوق الإنسان، لجنة القضاء على التمييز العنصري، إلخ)، تراقب التزامات الدول بموجب الاتفاقيات عن طريق تقارير دورية وآليات شكاوى فردية. إلى جانب ذلك، اعتمدت الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان والهيئات الأمية الأخرى) آليات شكاوى غير تعاقدية؛ ومن أشهرها قرارات الجمعية العامة رقم 1235 (1968) و1503 (1970) اللتان أتاقتا استقبال بلاغات حول انتهاكات جسيمة. كما يعتبر الاستعراض الدوري الشامل أحد آليات المراقبة الدولية، حيث تخضع فيه سجلات حقوق الإنسان الوطنية لمراجعة دورية أمام الدول الأعضاء.¹

على الصعيد الإقليمي، تعمل مجامع حقوق الإنسان مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة والقضاء الإفريقيين ولجنة المحكمة الأمريكية بالتوازي مع اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة كالاتفاقية الأوروبية، والميثاق الإفريقي، والإعلان الأمريكي على حماية الحقوق. وقد امتدت اختصاصاتها مؤخرا لتشمل قضايا متعلقة بالتقنيات الرقمية. من جهة أخرى، تتنامى المبادرات المتخصصة بالذكاء الاصطناعي: فأصدرت اليونسكو توصية عالمية للأخلاقيات في الذكاء الاصطناعي تؤكد على حماية الكرامة وحقوق الإنسان وعمليات شفافة وعادلة مع الإبقاء على إشراف بشري.² كما اعتمدت منظمة التعاون والتنمية مبادئ

¹ Abdessalam Saad Jaldi: L'intelligence artificielle au Maroc : entre encadrement réglementaire et stratégie économique : Article Publié en Octobre 19, 2022. POLICY BRIEF. <https://www.policycenter.ma/publications/lintelligence-artificielle-au-maroc-entre-encadrement-reglementaire-et-strategie> اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة العاشرة صباحا

² UNESCO: Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence

UNESCO's first-ever global standard on AI ethics – the 'Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence', adopted in 2021, is applicable to all 194 member states of UNESCO.

16 May 2023 Last update :26 September 2024 :<https://www.unesco.org/en/articles/recommendation-ethics-artificial-intelligence#:~:text=The%20protection%20of%20human%20rights,human%20oversight%20of%20AI%20systems.>

للدكاء الاصطناعي، تشدد على الابتكار الموثوق واحترام الحقوق والقيم الديمقراطية الإنسانية والعدالة والشفافية والخصوصية¹. وفي أوروبا، أعد الاتحاد الأوروبي مشروع قانون شامل للدكاء الاصطناعي، يفرض حظرا على بعض الاستخدامات المنافية للمبادئ كالتمييز الحيوي، والتقييم الجزائي للخطر الجنائي، ونظم التسجيل العائلي في مواقف عامة ويكلف الحكومات بفرض تدابير أمنية وشفافية وأنظمة تقييم الأثر قبل طرح الأنظمة عالية الخطورة². كذلك يباشر مجلس أوروبا صياغة أول معاهدة دولية ملزمة للدكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان أنجزت صياغتها في مارس 2024 تضمنت مبادئ صريحة مثل كرامة الفرد وحقوق الإنسان وعدم التمييز، وتقنيات المساءلة ومنع الخطر المفرط، مع إنشاء هيئات إشرافية³.

الفقرة الثانية: التجارب الوطنية

على المستوى المغربي، تنطلق الحماية من الدستور (2011) الذي يكفل مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية (الكرامة، والخصوصية، والمساواة)، إضافة إلى نصوص قانونية مختلفة تتعلق بتقنيات المعلومات. قد أنشأ المغرب مجلسا وطنيا لحقوق الإنسان مع صلاحيات استشارية ورقابية، ولجنة وطنية لحماية المعطيات الشخصية منذ 2009 لضمان الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. فالقانون 08.09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية يعد العمود الفقري لحماية البيانات بالمغرب حيث يتطلب أسبابا قانونية لجمع البيانات ويمنح الأفراد حقوق الولوج والتصحيح والاعتراض⁴. كما صدرت قوانين حديثة مثل القانون 05.20 المتعلق بالامن السيبراني، والقانون 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛ وهي تضع بنية تشريعية لأمن المعلومات والمعاملات الرقمية. كما يسعى المغرب لإطلاق الوكالة الوطنية لتدبير الذكاء الاصطناعي للتخصيص للنظم عالية الخطورة وإجراء فحوص تقنية أخلاقية⁵.

¹ OECD.AI: The OECD AI Principles promote use of AI that is innovative and trustworthy and that respects human rights and democratic values. Adopted in May 2019, they set standards for AI that are practical and flexible enough to stand the test of time: <https://oecd.ai/en/ai-principles>.

² European commission: AI ACT : Shaping Europe's digital future: Unacceptable risk and High risk: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai#:~:text=Unacceptable%20risk>.

³ babl: Council of Europe Publishes Landmark AI Treaty Ensuring Human Rights and Ethical Standards Written by Jeremy Werner Posted on 08/01/2024: <https://babl.ai/council-of-europe-publishes-landmark-ai-treaty-ensuring-human-rights-and-ethical-standards/#:~:text=The%20treaty%20sets%20out%20principles,must%20do%20so%20in%20ways>.

⁴ Martin Smit:Regulations.AI: Overview of AI Regulations Globally: Morocco- Summary of AI Regulations: Data Protection Framework. Page: 344.

⁵ Martin Smit:Regulations.AI: Overview of AI Regulations Globally: Morocco- Summary of AI Regulations: Regulatory approach. Page: 342.

من الناحية المؤسسية، تقود وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري الجهود الاستراتيجية. ويعمل تحت إشرافها الوكالة المغربية لتنمية الأنظمة المعلوماتية التي تدير مشروعات التحول الرقمي والأبحاث مثل برنامج الخوارزمي للأبحاث التطبيقية.¹ وتقوم اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية برصد تطبيق القانون 08.09، حيث لديها صلاحية فرض التحقيقات وفرض عقوبات على المخالفين.² وأسهمت الدولة في تطوير بنية تحتية للبيانات وآليات موافقة مسبقة على نقل البيانات خارج البلاد للحفاظ على السيادة الرقمية. وهناك اتساق نسبي مع المعايير الدولية: فالمغرب من أول الدول التي شاركت بتوصية اليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ويتابع عن كثب قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي لضمان التوافق وهو مطلب لتعزيز اعتماد القرار الأوروبي لنقل المعطيات.³

إضافة إلى ذلك، لعبت جهات مستقلة دورا فاعلا. فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان رصد التحولات الرقمية و قدم توصيات فقد نظم مشاورات وطنية (2019-2021) حول حقوق الإنسان في التكنولوجيا وأصدر تقريرا عام 2022 عن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. كما تبني إعلان الرباط للذكاء الاصطناعي الأخلاقي 2021، وعين لجنة علمية لمتابعة التوصيات. وفي 2023 أنشأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدارة خاصة بموضوع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لمراقبة الأثر على حقوق المواطنين وحماية الحريات في الفضاء الرقمي.⁴ لكن الواقع العملي يكشف بعض الفجوات: إذ لا يزال المغرب يفتقر حتى الآن إلى قانون مستقل بمنح صلاحيات ملموسة لحماية حقوق الضحايا من أخطاء الأنظمة الذكية. ومن جهة أخرى، ثمة حاجة لتعزيز تكوين القضاة والهيئات الرقابية والخطوات التنفيذية لضمان فعالية الحماية القانونية.

¹ Christina Huntzinger, Adriana Mardueño Villaseñor, Bendjedid Rachad Sanoussi: Morocco Country Report 2024: National AI Strategy: 23 March 2024. P: 9.

² تنص المادة 30 من القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي: تتوفر اللجنة الوطنية على: سلطة التحري والبحث التي تمكن أعوانها المفوضين لهذا الغرض بصفة قانونية من قبل الرئيس بالولوج إلى المعطيات الخاضعة للمعالجة والمطالبة بالولوج المباشر للمحال التي تتم فيها المعالجة وتجميع جميع المعلومات والوثائق الضرورية للقيام بمهام المراقبة والمطالبة بها، وفق التفويض الذي يمارسونه، سلطة الأمر بتزويدها بالوثائق، أيا كانت طبيعتها وكيفما كانت دعائمتها، التي تمكنها من دراسة وقائع الشكايات المحالة عليها، وذلك داخل الأجل ووفق الكيفيات أو العقوبات المحتملة التي تحددها؛ سلطة الأمر بالتغييرات اللازمة من أجل حفظ نزاهة للمعطيات المختارة في الملف، أو إجرائها أو العمل على إجرائها؛ سلطة الأمر بإغلاق معطيات أو مسحها أو إتلافها وكذا منع معالجة معطيات ذات طابع شخصي بصفة مؤقتة أو دائمة بما في ذلك المعطيات المتضمنة في شبكات مفتوحة لإرسال المعطيات انطلاقا من خدمات تقع داخل التراب الوطني.

³ Martin Smit: Regulations.AI: Overview of AI Regulations Globally: Morocco- Summary of AI Regulations: Regularoty approach. Page: 345-346.

⁴ Technology, Artificial Intelligence & Human Rights | CNDH : <https://cndh.ma/en/technology-artificial-intelligence-human-rights> : اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة الثالثة مساءً

المطلب الثاني: السبل المقترحة لتعزيز حماية حقوق الإنسان

أظهرت التجارب المعاصرة أن غياب الضوابط الكافية في تصميم واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى مخاطر متعددة، من بينها غموض آليات اتخاذ القرار، وصعوبة مساءلة الجهات المسؤولة عن الأضرار، فضلا عن إمكانية تكريس أنماط جديدة من التمييز والانتهاك غير المرئي للحقوق. كما أن الطبيعة التقنية المعقدة لهذه الأنظمة، خاصة تلك القائمة على التعلم العميق، تجعل من الصعب فهم كيفية اشتغالها، الأمر الذي يطرح إشكالات جوهرية تتعلق بمدى احترام مبادئ الشرعية، والشفافية، والمساءلة.

ومن هذا المنطلق، لم يعد كافيا الاكتفاء بالأطر القانونية التقليدية، بل أصبح من الضروري تطوير مقاربات حديثة تستند إلى حوكمة ذكية للذكاء الاصطناعي، قادرة على ضبط استخداماته وتوجيهها نحو خدمة الإنسان بدل الإضرار به. ويقتضي ذلك تبني منظومة متكاملة من المبادئ والآليات التي تضمن وضوح عمل الأنظمة الذكية وإمكانية مراقبتها ومحاسبة القائمين عليها، إلى جانب ترسيخ بعد أخلاقي في تصميمها وتطويرها.

الفقرة الأولى: الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. ومن أهم التوصيات: فرض إلزامية الشفافية في تصميم وتشغيل الأنظمة، بما يسمح بفهم آليات اتخاذ القرار وتتبعها. إلى جانب ذلك، ينبغي تحديد المسؤوليات القانونية بوضوح لكل من مطوري ومستخدمي هذه الأنظمة، لضمان إمكانية مساءلتهم عند حدوث أي انتهاك للحقوق الأساسية. هذا الإجراء لا يعزز حماية الحقوق فحسب، بل يسهم أيضا في بناء ثقة الأفراد والمؤسسات في هذه التكنولوجيا.

ولضمان المحاسبة عند انتهاك حقوق من قبل نظم الذكاء الاصطناعي، يوصي الخبراء بإجراءات قانونية مفصلة. من أبرز هذه الإجراءات؛ تقييم الأثر الحقوقي لكل مشروع ذكاء اصطناعي قبل تنفيذه، خصوصا في القطاعات الحساسة مثلا التعليم، الصحة، العدالة، يتضمن ذلك متطلبات رسمية لشركات تطوير الذكاء الاصطناعي لإعداد تقارير عن مخاطر الخوارزميات وتأثيراتها على الفئات الضعيفة¹. كما يجب تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية: فمثلا يجب على مزودي الخدمات الإعلام عن استخدام الذكاء الاصطناعي مثل روبوتات الدردشة تمكين المستخدم من فهم كيف وأين يستخدم الذكاء الاصطناعي شخصا².

¹ Technology, Artificial Intelligence & Human Rights | CNDH : <https://cndh.ma/en/technology-artificial-intelligence-human-rights> : اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة الثالثة مساء

² OHCHR | Report on Artificial Intelligence technologies and implications for freedom of expression and the information environment: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-artificial-intelligence-technologies-and-implications-freedom-expression-and> : اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة

تتضمن اقتراحات المسؤولية أيضا؛ التدقيق وقابلية التدقيق أي إلزام الشركات بإتاحة الأكواد والموديلات البرمجية للجهات الرقابية المستقلة، أو اعتماد هيئات فحص خوارزميات خارجية تكشف الانحيازات والأخطاء. وينظر الخبراء أيضا في المسؤولية القانونية: فينبغي تكريس مساءلة جنائية أو مدنية على مطوري ومشغلي الأنظمة التي تسبب أضرارا جسيمة مشابهة لمسؤولية المنتج في القانون التقليدي، وتشديد العقوبات في حال الإهمال أو تضليل الضحايا. علاوة على ذلك، يقترح فرض ضوابط على المشتريات الحكومية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، كاشتراط شهادات امتثال حقوقية مسبقة، والربط بين التمويل والالتزام بشروط حماية الحقوق. يذكر تقرير خبراء الأمم المتحدة وجان كيرياكي مثالا: يتعين على الحكومات عند شراء أي نظام ذكاء اصطناعي إجراء مشاورات وتقييمات، مع ضمان فحص مستقل منتظم للنظام المشغل¹.

كما ينبغي إرساء آليات المراجعة القانونية للقرارات الآلية؛ فبحسب توصيات مفوضية الأمم المتحدة لحرية التعبير، يجب أن تتوفر للضحايا فرصة طلب مراجعة إنسانية ولجوء قضائي لإلغاء أو تعديل القرارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. ويمكن تعزيز ذلك عبر إنشاء هيئات تحكيم متخصصة أو وحدات إشرافية حكومية تتلقى الشكاوى الفنية. ومع ذلك يتطلب كل ما سبق إطارا إجرائيا واضحا: مثال هيئة مستقلة أو تفعيل دور المحاكم الإدارية لقبول الطعون ضد مزودي الذكاء الاصطناعي، ووضع قواعد لإبلاغ الضحايا بالأخطاء والتعويض عنها.

الفقرة الثانية: نحو ذكاء اصطناعي أخلاقي

ينبغي أن تكون المبادئ الأخلاقية جزءا لا يتجزأ من عملية تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتشمل العدالة، الشمولية، واحترام الكرامة الإنسانية. ويتطلب ذلك إشراك خبراء في القانون، وعلم الاجتماع، والأخلاقيات، إلى جانب المهندسين والمطورين، لضمان مقارنة متعددة التخصصات تراعي الجوانب القانونية والأخلاقية والاجتماعية. كما يساهم هذا النهج في الحد من المخاطر المرتبطة بالتحيزات، وضمان اتخاذ قرارات عادلة وموضوعية، ما يعزز حماية حقوق الإنسان في سياق التطور التكنولوجي المتسارع.

ينبغي الذكاء الاصطناعي الأخلاقي على مجموعة مبادئ عالمية. تؤكد توصيات اليونسكو وأطر الدول الصناعية على احترام كرامة الإنسان وعدم التمييز (يمنع استغلال تقنيات تمييز فئة معينة)²، والشفافية (يصبح للمستخدم حق معرفة متى يتعامل

¹ OHCHR | Report on Artificial Intelligence technologies and implications for freedom of expression and the information environment: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-artificial-intelligence-technologies-and-implications-freedom-expression-and>: اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة

الرابعة مساء

² UNESCO: Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence

UNESCO's first-ever global standard on AI ethics – the 'Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence', adopted in 2021, is applicable to all 194 member states of UNESCO.

16 May 2023 Last update :26 September

مع ذكاء اصطناعي¹، والخصوصية (تصميم الأنظمة بحيث تلتزم بقواعد حماية البيانات من البداية)². كذلك يشدد خبراء الأمم المتحدة على وجوب الإشراف البشري المستمر على أنظمة عالية الخطورة، وإبقاء المستخدم في الحلقة لمراجعة مخرجات الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها نهائيا.

تقترح بعض الدول إنشاء لجان أخلاقيات وطنية أو مجالس استشارية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والأكاديمي لفحص تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحساسة وإصدار توصيات دورية. فمثلا أوصى تقرير لكيريكي بأن تسن الحكومات "مدونات سلوك أخلاقية" وتلتزم الشركات بتكوين مجالس توجيهية داخلية لضمان مراعاة الحقوق الإنسانية في جميع مراحل التصميم والتطوير³.

وبهذه الطريقة نضمن أن نبقي أوفياء للمبادئ الأخلاقية والإنسانية، فلا ينبغي للذكاء الاصطناعي أن يصبح آلة غير أخلاقية بل يجب أن يصبح انعكاسا لأفضل القيم والمبادئ الإنسانية، ولن يتسنى هذا إلا إذا صممنا بعناية وحساسية خوارزميات لا تلتزم بالبيانات فحسب، بل تلتزم بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية، عندها فقط يمكننا أن نأمل أن يأتي الذكاء الاصطناعي بالفائدة وليس كتهديد لحقوق الإنسان وحياته.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن التطور المتسارع للتطبيقات الذكية أوجد واقعا تكنولوجيا جديدا تتداخل فيه فرص الابتكار مع تحديات حماية الحقوق والحريات الأساسية. فبقدر ما تتيح هذه التكنولوجيا من إمكانيات لتطوير الخدمات وتحسين جودة القرارات وتيسير الوصول إلى المعلومات، فإنها تثير مخاطر قانونية وأخلاقية متزايدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات الشخصية، وتوسيع نطاق المراقبة الرقمية، والاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ قرارات قد تؤثر بصورة مباشرة في حقوق الأفراد. وقد أظهر تحليل التحديات المرتبطة بالحقوق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، أن اتساع نطاق جمع المعلومات ومعالجتها بواسطة الأنظمة الذكية يفرض تعزيز الضمانات المتعلقة بمشروعية المعالجة وشفافيتها وتحديد أغراضها، فضلا عن ضرورة

¹ OHCHR | Report on Artificial Intelligence technologies and implications for freedom of expression and the information environment: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-artificial-intelligence-technologies-and-implications-freedom-expression-and>: اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة

الرابعة مساء

² OECD.AI: The OECD AI Principles promote use of AI that is innovative and trustworthy and that respects human rights and democratic values. Adopted in May 2019, they set standards for AI that are practical and flexible enough to stand the test of time: <https://oecd.ai/en/ai-principles>.

³ OHCHR | Report on Artificial Intelligence technologies and implications for freedom of expression and the information environment: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-artificial-intelligence-technologies-and-implications-freedom-expression-and>: اطلع عليه بتاريخ 2 مارس 2026 على الساعة

الرابعة مساء

حماية الأفراد من الاستخدامات غير المشروعة أو غير متناسبة لبياناتهم. كما تبين أن التمييز الخوارزمي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه مبدأ المساواة وعدم التمييز، بالنظر إلى إمكانية إعادة إنتاج التحيزات القائمة أو تكريس أشكال جديدة من الإقصاء نتيجة طبيعة البيانات المستخدمة أو المعايير المعتمدة في تصميم الأنظمة الذكية وتشغيلها. وتزداد خطورة هذه الإشكالات عندما يتعذر على الأفراد فهم الأسس التي استندت إليها القرارات المؤتمتة أو تحديد الجهات المسؤولة عنها أو ممارسة حقهم في الاعتراض والظعن.

وفيما يتعلق بالآليات القانونية والأخلاقية للحماية، تبرز ضرورة تعزيز التكامل بين القواعد الدولية والوطنية المنظمة لحقوق الإنسان وحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية ومكافحة التمييز، مع تطوير التشريعات الوطنية بما يستجيب للمخاطر الخاصة التي تطرحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ولا يقتصر الأمر على إقرار قواعد قانونية عامة، بل يستلزم وضع ضمانات عملية تضمن الشفافية والمساءلة، وتحديد المسؤوليات القانونية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الأنظمة الذكية، إلى جانب إخضاع التطبيقات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة لآليات مناسبة للتقييم والرقابة.

وبهذا يمكننا التأكيد أن حماية حقوق الإنسان في ظل الذكاء الاصطناعي لا تتحقق من خلال رفض التطور التكنولوجي أو الحد من إمكانياته، وإنما من خلال توجيهه وفق قواعد تضمن احترام الإنسان باعتباره غاية التنمية التكنولوجية ومحورها الأساسي. فالتوازن المنشود بين الابتكار والحماية الحقوقية يقتضي ألا تكون الكفاءة التقنية أو المصلحة الاقتصادية مبررا للمساس بالخصوصية أو المساس بمبدأ المساواة أو الانتقاص من الضمانات الأساسية للعدالة والإنصاف.

لائحة المراجع:

الكتب والمؤلفات

- العليوي، شيخة أحمد، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني، معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، 2018، ص. 59.

المقالات والدراسات العلمية

- Fabio De Felice and others, Artificial intelligence or augmented intelligence? Impact on our lives, rights and ethics, 3er International conference on industry 4.0 and smart manufacturing, ScienceDirect, Procedia computer science 200 (2022).
- Huntzinger, Christina, Adriana Mardueño Villaseñor, and Bendjedid Rachad Sanoussi, Morocco Country Report 2024: National AI Strategy, March 23, 2024.

- Jaldi, Abdessalam Saad, L'intelligence artificielle au Maroc : entre encadrement réglementaire et stratégie économique, Policy Brief, 19 octobre 2022.

- Sadek, Tifani, Karlyn D. Stanley, Gregory Smith, Krystyna Marcinek, Paul Cormarie, and Salil Gunashekar, Artificial Intelligence Impacts on Privacy Law, RAND Corporation, published August 8, 2024.

- الصافي، ياسر، «استعمالات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان والحريات العامة»، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد 16، المجلد 5، يوليو 2024.

- معيوف، طه الكوي المختار، «القانون والذكاء الاصطناعي: حماية حقوق الإنسان في ظل التكنولوجيا الحديثة»، مجلة الأصالة، العدد 11، المجلد 6، يونيو 2025.

الاتفاقيات والمواثيق الدولية

- Council of Europe, Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights, Democracy and the Rule of Law, adopted May 17, 2024, opened for signature September 5, 2024.

- UNESCO, Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence, adopted on November 23, 2021.

- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948 في قصر شايو بباريس القرار رقم 217 ألف

- الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966

التشريعات الوطنية

- القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريخ 7 ربيع الأول 1430 (5 مارس 2009).

التقارير والوثائق الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية

- Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Technology, Artificial Intelligence & Human Rights.

- European Commission, AI Act: Shaping Europe's Digital Future—Unacceptable Risk and High Risk.
 - Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), OECD AI Principles, adopted in May 2019.
 - United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR), Key Asks for State Regulation of AI: Key 6: Regulate AI for National Security Purposes and Narrow Exemptions.
 - United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR), Report on Artificial Intelligence Technologies and Implications for Freedom of Expression and the Information Environment.
 - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، العنصرية والذكاء الاصطناعي: التحيز في الماضي يؤدي إلى تحيز في المستقبل»، مقال إخباري، 30 يوليو 2024.
 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «مخاطر الذكاء الاصطناعي التي تهدد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة»، تصريح صحفي بشأن بيان ميشيل باشيليت، سبتمبر 2021.
- المقالات والمصادر الإلكترونية**
- BABL AI, Jeremy Werner, "Council of Europe Publishes Landmark AI Treaty Ensuring Human Rights and Ethical Standards," January 8, 2024. Available at: <https://babl.ai/council-of-europe-publishes-landmark-ai-treaty-ensuring-human-rights-and-ethical-standards/>.
 - Dastin, J. (2018). Amazon Scraps Secret AI Recruiting Tool That Showed Bias against Women. Reuters. Available at : <https://www.reuters.com/article/us-amazon-com-jobs-automation-insight/amazon-scraps-secret-ai-recruiting-tool-that-showed-bias-against-women-idUSKCN1MK08G>
 - Global Citizen, "How Artificial Intelligence Is Affecting Human Rights and Freedoms." Available at:

<https://www.globalcitizen.org/en/content/artificial-intelligence-is-affecting-human-rights/> (consulted February 25, 2026).

- International Association of Privacy Professionals (IAPP), “Data Protection and Privacy Laws Now in Effect in 144 Countries.” Available at: <https://iapp.org/news/a/data-protection-and-privacy-laws-now-in-effect-in-144-countries> (consulted February 25, 2026).

- JUSTALBالمخاطر القانونية والأبعاد الأخلاقية: التحيز الخوارزمي في الذكاء الاصطناعي Available at: <https://justalb.org/?p=147> (consulted February 26, 2026).

- Regulations.AI, Martin Smit, Overview of AI Regulations Globally: Morocco, Summary of AI Regulations. Available at: <https://regulations.ai/regulations/RAI-MA-NA-SUMMARY-2026> .